Rewaq Baghdad center for public policy
مركز رواق بغداد للسياسات العامة

النزاعات العشائرية في العراق و تأثيراتها المستقبلية

علي مراد النصراوي

تمهيد

بصورة عامة ان طبيعة المجتمع العربي غالباً ما تميل نحو طابع البداوة وتسيطر عليه العادات والتقاليد الاجتماعية المتوارثة والتي بعضاً منها تحمل صفات جميلة متعارف عليها " كالشجاعة والضيافة وحسن المعاملة واحترام الجار ومساعدة الضعيف وغيرها " وفي عين الوقت فأن بعضها يميل لطابع العنف ويتعارض مع التطورات الحاصلة بمختلف نواحي الحياة وما يتطلبه عصر التكنولوجيا والحداثة، مما يؤدي لحدوث نوع من التصادم ما بين من يريد البقاء في حلقة العادات العشائرية والراغبين بالتحول نحو الحياة المدنية ومواكبة التطور الحاصل وهذا التعارض تمكنت بعض الدول من مواكبته عبر فرض قانون يلتزم به الجميع إضافة إلى إتاحة نوع من المرونة باتجاه تلك العادات والتقاليد العشائرية شريطة بقائها في المناطق الريفية أو البدوية مع ضمان عدم مخالفتها للقانون إما في المناطق المدنية فقانون وإرادة وأجهزة الدولة تسود وتطبق على جميع الافراد. اما في العراق فقد لعبت العشائر دوراً ريادياً وعلى مختلف الأزمنة سواء في الثورات أو الانتفاضات أو ترسيخ الامن ببعض المناطق ومساعدة الدولة في كشف بعض المؤامرات او بما يتعلق بتسليم بعض المطلوبين.

الدولة والعشيرة

في معادلة الدولة والعشيرة القائمة على اساس " عندما تضعف منظومة الدولة تقوي معها منظومة العشيرة والعكس صحيح " وعلى مر تاريخ العراق المعاصر سارت هذه المعادلة باستثناء بعض الحالات والتي تلجأ الدولة فيها للعشيرة لكسب تأيدها لاسيما عند ظهور مخاطر تهدد ربما النظام الحاكم من اطراف سياسية معارضة او متظاهرين من عامية الشعب، وفي المقابل تلعب بعض العشائر دوراً قيادياً أو مسانداً للثورة ضد بعض الحكام.

بالانتقال لمرحلة ما بعد عام 2003 والتغيير الجذري لمختلف اصعد وجوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والخروج من نمط النظام الدكتاتوري والمرور بحالة التحول الديمقراطي فقد رافق ذلك التغيير نوع من الفوضى تفاقمت معها المشاكل السياسية والأمنية وحتى ألاجتماعية ، فيما صاحب هذا الضعف بهيكل الدولة وغياب تطبيق القانون ساهم في زيادة نفوذ العشيرة لذلك اتجه الكثير من المواطنين للعشيرة بقصد الحصول على حماية في ظل عدم استطاعة الدولة توفيرها لهم وقد وصل الحال الى كبار المسؤولين اذ التجأ بعضهم للعشيرة في منازعة بعضهم وربما هذا نتاج طبيعي لضعف منظومة الدولة وغياب القانون .

العشيرة والمجتمع

المشكلة الاكبر بأن العادات والسلوكيات العشائرية قد انتقلت للمدن وهذا ما قد صعب من الأمر إذ تحولت بعض المدن الى عشيرة مصغرة تمارس ما كانت تمارسه في الأرياف أو القرى النائية، كما إن بعض الوزارات أو المؤسسات اصبحت ملكاً لعشيرة بعينها تبعاً لرئيس أو مسؤول تلك المؤسسة أو الوزير هو ابن تلك العشيرة فما كان منه إلا بتحويل دائرته او وزارته لصالح عشيرته والسبب اما انتخابي لكسب أصواتهم أو للحصول على تأييدهم وقمع معارضيه، كما وصل الحال إلى " إن العشيرة تقاضي الدولة وهذه الحالة قد حدثت كثيراً فماذا نفسر اقدام عشيرة على محاسبة قاضياً لأنه حكم على احد افرادها بالسجن لارتكابه مخالفة معينة ؟ " أو كيف تسيطر عشيرة بقوة السلاح على دائرة معينة لاعتقال شخص فما بالك بان الحال قد وصل لحد السيطرة على مركز للشرطة! وإطلاق سراح من هم محسوبين عليها؟ أو قيام عشيرة ما بأخذ الدية (الفصل العشائري) من طبيب بتهمة تسببه بوفاة احد افرادها في حين الوفاة طبيعية مما يضطر هذا الطبيب اما

لدفع تلك الدية او الهجرة والهرب؟ اما مشكلة الاقتتال ما بين بعض العشائر فحدث بلا حرج حتى وصل الامر لحد استعمال اسلحة ثقيلة ومتوسطة وهذه مخاطر وكارثة أمنية واجتماعية كما انها تؤدي لترهيب عوائل أمنة ومقتل أناس ليس لهم علاقة بأطراف النزاع او قطع طرق عامة ورئيسية والحجة البحث عن منتمين للعشيرة المعادية مع العلم هم ليسوا من المسببين او لا توجد لهم انتماءات عشائرية سوى ذنبهم لقبهم العشائري في هوية الأحوال المدنية، فيما أصبح مشهداً مألوفا على اوجه بعض الدور والمنازل والمحلات عبارة " مطلوب عشائرياً لا يباع ولا يشترى العقار " أو تهديم منازل أو تهجير عوائل أو انتشار مسلحين بمنطقة معينة أو اشتباكات لعدة أيام بين عشيرتين، او اخذ فصل عشائري من بعض الاجانب بتهمة الاساءة لفرد من العشيرة.

اسباب الاقتتال العشائري

1-الفوضى السياسية والأمنية وعلى مختلف المستويات ابتداء من أعلى إلى أدنى سلطة وإلا ما معنى ان يلجأ نواب او وزراء للعشيرة لمحاسبة واخذ فصل من زملاء لهم بتهمة التشهير او الاساءة اللفظية في حين هم الاقرب لفهم دور وواجب القضاء.

2- ضعف تطبيق القانون وضعف القائمين عليه او تخوفهم فيما وصل الحال عند تدخل افراد الجيش او الشرطة لاعتقال مطلوبين بتهم مختلفة تقوم عشائر هؤلاء المعتقلين بمحاسبة المنتسبين الامنيين مما ولد حالة تخوف من تكرار الحالة.

3- مغازلة بعض المسؤولين لتلك العشائر غير المنضبطة وذلك لمكاسب انتخابية يلجأ اليهم عند ترشحه للانتخابات بل ويغطي على سلوكياتهم.

4- غياب الوعي والتوعية لبعض السلوكيات العشائرية المسيئة للمجتمع برمته لا سيما بمراكز المدن .

5- تدفق الاسلحة بمختلف انواعها للسوق السوداء عبر جهات عدة وبالتالي تدفقها إلى أشخاص أو عشائر بأكملها، إضافة إلى تسليح بعض العشائر لأسباب عدة وأهمها مقاتلة الارهاب فيما بعضها يذهب الى الايادي الخطأ او للنزاع مع عشائر اخرى.

نحن هنا لسنا بصدد انتقاد منظومة العشيرة وإنما انتقاد بعضاً من ممارسات تلك العشائر لا سيما ما يتعلق منها بخرق القانون ومحاولة كسر هيبة الدولة والتناحر والإقتتال وتخريب مؤسسات الدولة في حين نحن بأمس الحاجة الى ان توجه تلك الفوهات نحو التنظيمات الارهابية وليس ترويع اناس مدنيين لا ذنب لهم.

الحلول المقترحة

على صانع القرار ايجاد حلولًا لتلك النزاعات عبر فرض القانون على الجميع واعتقال المسيئين اياً كان انتمائهم ومحاسبة من يتقاعس عن تأدية واجبه وحماية من يطبق القانون، فالدولة تملك جيشاً وقانوناً وأجهزة متكاملة بإمكانها أن تردع غير المنضبطين. لذلك لا بد من وضع بعض التوصيات لعلها تصل إلى أذهان من هو على مستوى المسؤولية ومن جملة هذه التوصيات التالي:

1- فرض القانون بما يتلاءم مع حفظ الأمن والأمان ولجميع المواطنين وردع المتجاوزين أيا كانت انتمائهم.
2- القيام بحملات أمنية تهدف للبحث عن الأسلحة لا سيما الثقيلة منها وفي مختلف مناطق النزاع العشائري ومحاسبة حائزيها.
3- محاسبة من يستغل اسم العشيرة لفرض إراداته أو تهديد الأخر وسواء كان مسؤولًا أم مواطنا عاديا.
4- العمل على تقوية الأجهزة الأمنية ونشر قوات مركزية متخصصة في إنهاء النزاع العشائري واعتقال المتسببين به.

5- تضافر جهود رجال الدين في تحريم هكذا سلوكيات عشائرية والقيام بجولات ميدانية لتوعية الناس فضلًا عن الجهود الثقافية الاجتماعية التوعوية. ان الموضوع في غاية الخطورة وقد يتفاقم أكثر في مرحلة ما بعد داعش وربما ينتقل للمناطق المحررة مع غياب القانون وسيادة الثأر بعد تورط بعضاً من أبناء عشائر تلك المناطق إبان سيطرة التنظيم والتحاقهم به كما ظهرت بعضاً من حالات الانتقام العشوائي في المناطق المحررة لذلك لابد من وضع الخطط المناسبة لإيقاف مثل هذا التدهور الخطير.